وبالطبع، بات معروفاً، على نطاق واسع، ما آل اليه شأن الشعب الفلسطيني عشية انقضاء النصف الاول من هذا القرن. لقد ابتلى شعب بأسره بنكبة ماحقة لم يتعرض لمثلها شعب آخر في التاريخ الحديث، فخسر، دفعة واحدة، وفي وقت قصير، كل ما كان قد بناه من مكوّنات كيانه الوطني وحياته العامة، وفقد أكثر من نصف هذا الشعب أرضه ذاتها ووجوده ذاته على هذه الارض ومصادر رزقه. ولم تتمزق أرض الوطن ويلغى كيانه فحسب، بل تمزّقت جموع مواطنيه، فتشرد بعضها في الدول المجاورة، واخضع من بقي منها على أرض الوطن لهيمنة سلطات متعدّدة لم يكن للشعب الفلسطيني أي دخل في اختيار أي منها. وتضافرت عوامل كثيرة، معروفة، أدت الى ان ينحدر وضع هذا الشعب من التطلع الى تحرير وطنه وتطوير كيانه نحو الاستقلال التام الى ما دون الصفر في كل شيء، في الشأن العام كما في الشأن الخاص.

نتائج النكبة: الشتات وتأثيراته

أدّت النكبة، بين ما أدّت اليه، الى تشتت جموع الشعب الفلسطيني وتوزع ابنائه بين مقيم ولاجيء، داخل الوطن وخارجه. والذين بقوا على أرض الوطن، المقيم منهم واللاجيء، توزّعوا على ثلاثة تجمّعات منفصلة وخاضعة لظروف وسلطات مختلفة. فكانت من هؤلاء الاقلية المغلوبة على أمرها كلية التي بقيت في اسرائيل واخضعت لأقسى أنواع الحكم العسكري مجردة من الحقوق القومية ومفتقرة للكثير من الحقوق الانسانية. وضم قطاع غزة، ذلك الشريط الساحلي الرملي محدود المساحة، الجماعة التي تشكّلت أغلبيتها من الذين لجؤوا الى القطاع بالاضافة لسكانه، فاكتظ بها القطاع الضيّق والمعزول. وقد رضخت هذه الجماعة لأنظمة الادارة المصرية العسكرية، وعانت، فضلاً عن الاكتظاظ في السكن، من فقدان موارد الرزق ونقص فرص العمل وغياب أو تغييب الكثير من حقوق الانسان، واخضع الناس فيها للمراقبة والقمع والملاحقة من قبل أجهزة ليست مستبدّة وقاسية فحسب، بل شديدة التخلّف، أيضاً. وفي الضفة الفلسطينية، احتشد اللاجئون والسكان في ظروف يبدو الحديث فيها عن حقوق الانسان أو عن الديمقراطية ترفاً عزيز المنال، وخضع الناس للحكم الملكي المطلق الذي عرفه الاردن، حينذاك، حيث كان محظوراً عليهم أي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي مستقل عن رغبة السلطة. أمّا خارج الوطن، فنشأت، بالاضافة للعدد الكبير الذي لجأ الى شرق الاردن وعانى ما عاناه سكان الضفة الاخرى، مجموعات متمايزة للاجئين الفلسطينيين: اثنتان منها كبيرتان، في لبنان وسوريا، واثنتان صغيرتان في مصر والعراق. ووجدت جماعات فلسطينية أخرى طريقها، آنذاك أو فيما بعد، الى بلدان أبعد. وكان بعيداً عن الامل ان يتمتع ناس هذه المجموعات بأكثر من الحقوق الديمقراطية التي يتمتع بها مواطنو هذه البلدان. ويعرف الجميع الحال الذي كان سائداً في البلدان العربية. بل ان الامر في حال لبنان ومصر بدا أسوأ من ذلك؛ اذ حرم الفلسطينيون من حقوق كثيرة متاحة للمواطنين في هذين البلدين، وحرموا بصورة خاصة، من الحقوق السياسية، وضيّقت عليهم فرص العمل. وفي سوريا، وحدها، ساوى القانون بين اللاجيء السياسي والمواطن السوري في الحقوق والواجبات، مستثنياً الفلسطينيين من ممارسة حق الانتخاب وواجب الخدمة الالزامية في الجيش.

وزاد في الطين بلّة، ان فرص الاتصال بين التجمّعات الفلسطينية المتعدّدة ضاقت كثيراً، بسبب أنظمة السفر المعمول بها في الدول العربية والتي تقيّد حرية مواطنيها في الانتقال من بلد الى آخر؛ وزاد في تضييقها الانظمة التي شرّعت خصيصاً ضد تنقّل الفلسطينيين بين هذه البلدان والتي